رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة صون الإستقلال

ككل عام، يستعيد اللبنانيون فصولا من تاريخ وطنهم، يتذكرون كيف نشأ لبنان الكبير، وكيف نال استقلاله بعد مرحلة الانتداب الفرنسي، اعقبه جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه.

تميز لبنان المستقل بدستور وميثاق اكدا على النظام الديموقراطي، والسيادة والحرية والقانون، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات. اما النقطة البارزة، فكانت توافق اللبنانيين على صيغة "العيش المشترك" التي أكدت مشاركة جميع الطوائف اللبنانية في حكم البلاد وادارتها، ضمن اطر العدالة وتحت سقف النظام والقانون... كانت فكرة الاستقلال تعني، في جوهرها، أن يكون القرار اللبناني نابعا من ارادة الشعب، وأن تكون للدولة وحدها سلطة إدارة شؤونها وحماية حدودها ومصالحها العليا ومصالح ابنائها في الداخل وفي بلاد الاغتراب.

أظهر مسار الأحداث اللاحقة، أن الاستقلال الذي تحقق سياسيا لم يكن محصنا بما يكفي للحفاظ عليه. فمنذ أحداث عام 1958، مرورا بالحرب الداخلية التي اندلعت عام 1975، وما رافقها من انتشار فلسطيني مسلح وتدخلات إقليمية ودولية، ودخول الجيش السوري عام 1976، ثم الاعتداءات والاحتلالات الإسرائيلية التي بدأت باجتياح الجنوب عام 1978 وتوسعت مع الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، بقي لبنان يتأثر بتوازنات إقليمية ودولية تجاوزت، في مراحل كثيرة لاحقة ومحطات سياسية وامنية وعسكرية واقتصادية، قدرة الدولة على التحكم بمسارها السيادي، وكانت هذه العوامل تلقي بثقلها الكارثي على لبنان حتى اليوم حيث يشهد عدوانا اسرائيليا مستمرا.

هذا الشريط الطويل من الأحداث يقود إلى حقيقة اساسية ألا وهي أن الاستقلال ليس حدثا تاريخيا حصل عام 1943، بل مسؤولية وطنية مستدامة تحتاج إلى صون مستمرة. فلبنان، مذ نال استقلاله، شهد لاحقا جيوشا وقوى غير لبنانية على ارضه، وتأسست فيه ميليشيات مسلحة انخرطت في صراعات محلية وإقليمية، وتداخلت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية، بحيث أصبح أمن لبنان واستقراره وسيادته مرتبطا إلى حد كبير بتطورات المنطقة وتوازناتها.

في عيد الاستقلال الثالث والثمانين، يُعاد طرح السؤال نفسه: ماذا ينبغي على اللبنانيين أن يفعلوا لكي يعبّدوا الطريق امام استعادة كاملة لاستقلال بلدهم بكل ما للكلمة من معان تنفيذية؟

الجواب لا يكون بالاحتفال فقط بعيد الاستقلال ورفع الشعارات، بل بوجود ارادة وطنية جامعة تحصّن الدولة وتحمي حدودها وتصون سلمها الاهلي، فتستعيد الاستقلال الحقيقي وتحميه في الداخل ومن الخارج، لأن الاستقلال الحقيقي يقوم على سيادة الدولة على كامل أراضيها، وعدم تحويل لبنان ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية.

لا تقل السيادة الاقتصادية أهمية عن السيادة السياسية والأمنية. فالدولة التي تعجز عن حماية اقتصادها وماليتها العامة ومؤسساتها، أو تبقى رهينة الاعتماد على الخارج، تواجه تحديات حقيقية في ممارسة استقلال قرارها. لذلك، فالإصلاح الاقتصادي والمالي، واستعادة الثقة بالدولة، عناصر ترتبط مباشرة بصون الاستقلال.

الطريق إلى الدولة لا يحتاج فقط إلى إجراءات أمنية أو عسكرية، بل إلى إعادة بناء شاملة لمؤسسات الدولة، وتحديث القوانين وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير الإدارة العامة، وترسيخ مبدأ المساءلة، وتفعيل المؤسسات الرقابية، وتحديث قانون الانتخاب بما يؤدي الى تمثيل شعبي صحيح.

يحتاج لبنان إلى تثبيت مفهوم المواطنة. فالعيش المشترك الذي شكّل أحد أسس قيام لبنان، لا ينبغي أن يبقى مجرد تسوية فضفاضة بين الطوائف، بل يُفترض أن يتطور في اتجاه قيام دولة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، وان تكون علاقتهم بالدولة أقوى من أي ولاء آخر، لأن التاريخ علّمنا أن تقويض الإستقلال يحصل عندما تضعف المؤسسات، وعندما ينقسم المجتمع، وعندما تتحول الخلافات الداخلية إلى أبواب للتدخلات الخارجية.

تعبيد الطريق نحو الدولة يبدأ من الإيمان بأن لا دولة كاملة من دون سيادة، ولا سيادة كاملة من دون دولة قوية بمؤسساتها، ولا استقلال مستداما من دون دولة تملك وحدها قرارها وتحمي أرضها وشعبها. فالاستقلال الذي نحتفل به هو "استقلال وطن"، أما الاستقلال الذي نريد صونه والعيش في كنفه فهو "استقلال دولة".

إلى العدد المقبل